كلمة جمهورية مصر العربية

أمام الدورة الـ63 للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يلقيها

السيد الدكتور/ محمد شاكر المرقبي

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

فيينا – النمسا

16 سبتمبر 2019

السيدة رئيس المؤتمر

السيدات والسادة

أود بدايةً أن أعرب عن خالص العزاء والمواساة في وفاة السيد " يوكيا أمانو"، المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي أثرى العمل في الوكالة بالعديد من الإسهامات والإنجازات التي ستظل شاهدة على مدى حرفيته وإخلاصه نحو تسخير الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية.

كما أود أن أتوجه بالتهنئة إلى السيدة السفيرة رئيس المؤتمر وإلى أعضاء المكتب الموقر على انتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

متمنياً لكم التوفيق والسداد في إدارة أعمال هذه الدورة، مؤكداً دعم وفد مصر الكامل لإنجاح المؤتمر.

السيدة الرئيس،

في إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة التي أقرتها مصر لتنويع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، تواصل مصر استكمال برنامجها النووي السلمي الذي يستهدف بالأساس إنتاج الطاقة الكهربائية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، وذلك من خلال بناء أربع وحدات للطاقة النووية بقدرة 1200 ميجاوات لكل وحدة، ووفقاً للمعايير الدولية التي أقرتها الوكالة في مجال الأمن والأمان النوويين.

كما تحرص مصر على الاستفادة من كافة الخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدول الأعضاء في هذا الشأن، حيث تم تقديم تقرير التقييم الذاتي للوكالة في يناير 2019، واستقبال وفدين فنيين حتى الآن في إطار الاعداد لزيارة الـ **INIR**

في أكتوبر 2019، وهو ما يعكس سياسة الشفافية الكاملة التي تلتزم بها مصر في كافة الخطوات ذات الصلة بمراحل البرنامج النووي خاصةً فيما يتعلق بالتأكد من سلامة التقييم المتكامل للبنية التحتية، وإعداد الكوادر البشرية ودراسة الاتفاقات والمعاهدات التي يمكن الانضمام لها خلال الفترة المقبلة، وهو ما كان ولا يزال محل ثناء وتقدير من قبل مسئولي الوكالة، الذين نكن لهم أيضاً من جانبنا ذات التقدير.

السيدة الرئيس،

تدعم مصر الركائز الأساسية الثلاث لعمل الوكالة؛ الضمانات والأمن والأمان النووي والتعاون الفني، كما تؤكد دائماً على أن نجاح الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ مهامها وولايتها يستند بالأساس على مدى قدرتها على تحقيق التوازن المطلوب بين الركائز الثلاث.

في هذا الصدد، أود الإشارة إلى ما توليه مصر من أهمية خاصة لمفهوم الاستخدام السلمى للطاقة النووية، باعتبار أن ذلك يمثل أساس إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1957، فضلاً عن كونه حقاً أصيلاً، غير قابل للتصرف، نصت عليه معاهدة عدم الانتشار النووي للدول أعضاء المعاهدة وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة.

وينعكس الاهتمام بموضوعات وبرامج التعاون الفني في أوجه عدة تتمثل في؛ سداد كافة الالتزامات المالية لصندق التعاون الفني، حيث تقدر مصر أهمية توفير الموارد المالية الكافية للصندوق حتى يمكن تنفيذ برامج التعاون الفني، فلا جدوى من برامج التعاون الفني دون توفير الموارد المالية اللازمة.

كما يتم بلورة وإعداد مشروعات التعاون الفني بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، خاصة في مجالات الصحة الغذاء والزراعة والصناعة والموارد المائية والثروات المعدنية، فضلاً عن إيلاء ما يلزم من اهتمام ورعاية للبعد الإقليمي لتعزيز مجالات التعاون الفني بين الدول العربية، وذلك عبر الهيئة العربية للطاقة الذرية، وأيضاً مع الدول الأفريقية من خلال مجموعة " الأفرا".

واتصالاً بما تقدم، حرصت مصر على توظيف رئاستها الحالية لكل من مجموعة الـ77 والصين والمجموعة العربية للتأكيد على أهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وربط ذلك بتحقيق الأهداف التنموية وخاصةً في الدول النامية، فضلاً عن تقديم الخبرة والمشورة للدول العربية والأفريقية، واستضافة العديد من برامج التدريب والتأهيل وبناء الكوادر الوطنية.

ولا يفوتنى هنا أن أعرب عن تقديرنا وترحيبنا بالفوز بثقة الوكالة مجدداً بإسناد حق استضافة الاجتماع الوزاري الثاني للسياسات العليا لاتفاق التعاون الإقليمي (**AFRA**) إلى مصر، وهو الاجتماع الذى سيعقد في أسوان في الأسبوع الأول من نوفمبر 2019، ويناقش العديد من القضايا ذات الصلة بمجال تنمية الموارد البشرية وسبل تطوير مركز أفرا للعلوم والتكنولوجيا النووية وغيرها من الموضوعات الخاصة بالاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية في أفريقيا، مما سيسهم في البناء على ما تحقق من نتائج إيجابية في اجتماع أسوان الأول الذى عقد عام 2017.

السيدة الرئيس،

أود أن أعرب عن ترحيبنا وسعادتنا بنجاح مؤتمر الوكالة الوزاري للعلوم والتكنولوجيا النووية الذي عقد في نوفمبر 2018، وصدور بيان وزاري عكس التزام الدول بدعم برامج التعاون الفني، وهو المؤتمر الذي حرصنا فيه على منح الفرصة لأحد شباب الجامعات

المصرية المتخصصين في مجال العلوم النووية للمشاركة والتحدث فيه بما أكد الأهمية التي نوليها لتطوير أجيال جديدة في هذا المجال.

واستكمالاً للجهود التي نقوم بها في هذا المجال، تقدمت مصر منذ عام 2017 بطلب الحصول على حق استضافة مؤتمر الوكالة للطاقة النووية لعام 2021، وهو ما سوف يمثل رسالة إيجابية تعكس دعم المجتمع الدولي لأفريقيا في مجال الاستخدامات السلمية، أخذاً في الاعتبار أنه لم يسبق لأي دولة أفريقية استضافة المؤتمر من قبل، كما أود التأكيد على جاهزية مصر واستعدادها الكامل لاستضافة المؤتمر في مدينة شرم الشيخ، مدينة السلام، والتي تعد مركزاً عالمياً لاستضافة المؤتمرات الدولية.

السيدة الرئيس،

أود التأكيد على أهمية أنشطة التحقق والتفتيش التي تضطلع بها الوكالة للتأكد من عدم تحريف أي من المواد النووية لغير الأغراض السلمية، ويعد نظام الضمانات الشاملة، الأساس القانوني لنظام ضمانات الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، وهو ما يستلزم العمل على تحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة، والتأكيد على أن عملية تطوير

نظام الضمانات لا يجب أن ترتب أية التزامات إضافية على الدول بما يتجاوز التزاماتها التعاقدية الحالية، فضلاً عن أهمية تفادى تسييس المعايير التي يتم على أساسها تنفيذ أنشطة التحقق.

كما نود التأكيد على أن تحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة يمثل خطوة أساسية لإنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، وتأمين حق شعوب المنطقة في أن تعيش في أمن وسلام ودون أن يهدد أمنها السلاح النووي.

السيدة الرئيس،

تواصل مصر جهودها الجادة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية واخضاع كافة المنشآت النووية لدى جميع دول المنطقة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو المدير العام مجدداً لبذل أقصى جهد ممكن لتنفيذ القرار الذى تقدمه مصر سنوياً للمؤتمر العام، والذى يطالب بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، وإخضاع كافة المنشآت النووية لنظام الضمانات، وهو القرار الذى لم يشهد أي جهد حقيقي لتنفيذه رغم إقراره سنوياً بأغلبية كبيرة، بسبب رفض دولة وحيدة في الشرق الأوسط لإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل. وتتقدم مصر بذات مشروع القرار إلى الدورة

الحالية للمؤتمر العام اقتناعا منها بأهمية اتخاذ خطوات عملية جادة لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وتتطلع إلى تأييد كافة الدول للقرار.

السيدة الرئيس،

تعرب مصر عن ترحيبها بانعقاد الدورة الأولى من المؤتمر الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في نيويورك في نوفمبر المقبل، وذلك تنفيذاً للمقرر الذي اعتمدته الدورة الـ73 للجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018، ويمثل المؤتمر خطوة عملية جادة، جاءت بمبادرة عربية، لكسر حالة الجمود التي تعتري تنفيذ قرار 1995 الخاص بإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط، وتأمل مصر في أن يمثل انعقاد هذا المؤتمر خطوة أساسية لإطلاق عملية ممتدة تسهم في صياغة اتفاقية لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وتحث مصر كافة الأطراف المعنية على المشاركة في المؤتمر، والذي يتيح الفرصة لإجراء حوار مباشر بين كافة دول المنطقة حول الشواغل ذات الصلة بالموضوعات التي

سيتناولها المؤتمر. وفي هذا الصدد، يرحب وفد مصر باعتزام الوكالة الدولية للطاقة الذرية المشاركة في المؤتمر وتقديم خبرتها والوثائق اللازمة له وذلك وفقاً للولاية الممنوحة لها بموجب المقرر الذي تم اعتماده في ديسمبر الماضي.

-9-

السيدة الرئيس،

تحظى موضوعات الأمن النووي باهتمام كبير من جانبنا، وينعكس هذا الاهتمام بنجاح المرحلة الأولى لمشروع تحديث منظومة الحماية المادية لمفاعلي مصر البحثي الأول والثاني وجارى بدء تنفيذ المرحلة الثانية كما تم مراجعة وتحديث خطة دعم الأمن النووي المتكاملة مما يسهم في تعزيز ثقافة الأمن النووي والارتقاء بأنظمة الحماية المادية بالمنشآت النووية والإشعاعية وتأمين المصادر المشعة من الفئتين الأولى والثانية.

وفي هذا الصدد، أود التأكيد مجدداً على محددات موقفنا من الأمن النووي، وخاصةً فيما يتعلق بأن كافة أنشطة الأمن النووي تظل مسئولية خالصة للدول الأعضاء سواء في تحديد احتياجاتها أو تنفيذ أنشطة الأمن النووي وهو ما يدعونا إلى التأكيد مجدداً على أهمية عدم ربط أنشطة الأمن النووي بأية اعتبارات أخرى خاصة حق الدول في الاستفادة من

التطبيقات السلمية للطاقة الذرية، واقتصار تمويل أنشطة الأمن النووي على التمويل الطوعي، وعدم تمويل أنشطته من الميزانية العادية.

هذا، وإيماناً بالأهمية التي نوليها لموضوعات الأمن النووي، فقد ترأست مصر بالاشتراك مع بلغاريا أعمال اللجنة المعنية بوضع البرنامج العلمي والفني لمؤتمر الوكالة الوزاري للأمن النووي الذي يعقد في فيينا في فبراير 2020، وتتطلع مصر إلى نجاح المؤتمر والخروج بنتائج متوافق عليها تعكس وجهات النظر المختلفة حول موضوعات الأمن النووي.

السيدة الرئيس،

أجدد تهنئتي لكم لرئاسة المؤتمر، كما أكرر دعمنا الكامل لإنجاح هذه الدورة بما يعكس مجدداً الحرص الذي توليه مصر لدعم دور الوكالة وما تقوم به من جهد بارز ومحوري في دعم الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

شكراً السيدة الرئيس